

## إتفاقية تعاون

بين

وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج

و

وزارة العدل ممثلة من طرف المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- إعتبارا للمجهودات التي تبذلها وزارة العدل عن طريق المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في مكافحة العود إلى الجريمة عن طريق عملية إعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين.

- إعتبارا للمجهودات التي تبذلها وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، في توفير فرص العمل للشباب والقضاء على ظواهر الفقر والبطالة والتهميش.

- إعتبارا أن العمل يبقى أهم وسيلة لإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين في مرحلة ما بعد السجن.

- إعتبارا أن لإرادة وزارتي العدل من جهة والتضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج من جهة أخرى في العمل سويا لتنسيق جهودهما من أجل السهر على توفير الفرص لإعادة إدماج المحبوسين بعد الإفراج عنهم.

اتفق الطرفان على ما يلي:

**المادة الأولى:** تهدف هذه الإتفاقية إلى تحديد مجالات التعاون والتكامل بين الطرفين وتكثيف جهودهما بغية مساعدة المحبوسين على إعادة إدماجهم إجتماعيا ومتابعتهم ومرافقتهم، بمناسبة إنشاء نشاطاتهم والاستفادة من برامج وترتيبات إعادة الإدماج التي توفرها وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.

## إتفاقية ثنائية

بين

وزارة التضامن الوطني، والأسرة، والجالية الوطنية بالخارج

و

وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

حول التكفل بالنساء المفرج عنهن.

**المادة السادسة:** يمكن إلحاق إضافات أو تعديلات في بنود هذه الاتفاقية، إذا تطلب الأمر ذلك، باتفاق كلا الطرفين.

**المادة السابعة:** تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق، ابتداء من تاريخ إمضاءها.

حرر بالجزائر في 21 أكتوبر 2009

الأمين العام

لوزارة التضامن الوطني

والأسرة والجالية الوطنية بالخارج

المدير العام

لإدارة السجون وإعادة الإدماج

**المادة الثانية:** تتكفل المصالح غير الممركزة لوزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، بالتنسيق مع قضاة تطبيق العقوبات، بتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية موجهة للمحبوسين المتحصلين على شهادات مهنية، والمحبوسين الذين يتميزون بقدرات حرفية وإبداعية من رجال ونساء وأحداث على مستوى المؤسسات العقابية، للتعريف بالدور الفعال بالخدمات التي تفرحها على الشباب وشروط التأهيل قصد الاستفادة من أجهزتها وتستفيد، على وجه الخصوص، بموجب هذه الاتفاقية، النساء المفرج عنهن بعد استيفاء العقوبة، والمتحصلات على مستوى تكويني في تخصصات: الخياطة والنسيج والحلاقة، من التجهيزات اللازمة من طرف المصالح غير الممركزة التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج قصد تمكينهن من إعادة الإدماج المهني والإجتماعي.

**المادة الثالثة:** تقوم المصالح غير الممركزة لوزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، المتواجدة على مستوى التراب الوطني، بالتنسيق مع قضاة تطبيق العقوبات، بالتكفل بالأشخاص المحبوسين أو المفرج عنهم، الراغبين في إنجاز مشاريع مستقبلية خلال كل المراحل الخاصة بذلك وكذا حسب شروط التأهيل لبرامج المساعدة الاجتماعية وبرامج الإدماج.

**المادة الرابعة:** تقدم وزارة العدل عن طريق المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في حدود الإمكانيات المتوفرة، كل التسهيلات لمساعدة المصالح غير الممركزة لوزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج في عملها على مستوى المؤسسات العقابية.

**المادة الخامسة:** يتم تشكيل فريق عمل مشترك يضم ممثلين اثنين عن كل طرف لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية في الميدان.